القمة الخليجية الثامنة عشرة صادقت على مجموعة من القرارات التي تعزز التعاون بين دول المجلس

الأمير عبدالله:

القمة ناجحة.. والقرارات موفقة

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يحفظه الله - رأس صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، وفد المملكة إلى قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت دورتها الثامنة عشرة بالكويت في الفترة من ٢٠ - ٢٢ شعبان ١٤١٨هـ الموافق ٢٠ - ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م.

وقد ضم وفد المملكة المرافق لسموه كلاً من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، ومعالي نائب رئيس الحرس الوطني المساعد الشيخ عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري، ومعالي وزير الصناعة والكهرباء الدكتور هاشم بن عبدالله بن هاشم يماني، ومعالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور مطلب بن عبدالله النفيسة، ومعالي رئيس ديوان سمو ولي العهد ناصر بن حمد الراجحي، ومعالي رئيس المراسم الملكية محمد بن عبدالرحمن آل الشيخ، وصاحب السمو الأمير تركي بن عبدالله بن محمد آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ومعالي عبدالمحسن بن عبدالعزيز التويجري المستشارين في ديوان سمو ولي العهد، ورئيس الشؤون الخاصة لسمو ولي العهد حمد بن صالح الحمودي.

سمو ولي العهد أثناء مغادرته الرياض لحضور القمة الخليجية الثامنة عشرة

سمو أمير الكويت يودع سمو ولي العهد عند مغادرته الكويت

وقد وصف سمو ولي العهد القمة بأنها ناجحة وفي منتهى التوفيق. وقال سموه في تصريح صحفي: لقد تكرم الأخوة وتصارحوا فيما بينهم في كل شيء ولكن ليس كل ما يعلم يقال وإن شاء الله ترون نتائجه فيما بعد. وعن طموحات المملكة العربية السعودية وطموحات حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز فيما يخص مقررات القمة أكد سمو ولي العهد أنها كلها تصب في مصلحة الشعوب العربية والاسلامية.

مقررات القمة الثامنة عشرة

وكان قادة دول مجلس التعاون الخليجي قد أقروا في ختام قمتهم إنشاء هيئة استشارية من مواطني دول مجلس التعاون ذوي الخبرة والكفاءة تتولى إبداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور، وذلك انطلاقاً من حرص المجلس على تعزيز دور المواطن في تفعيل المسيرة الخليجية.

كما صادقوا على مجموعة من القرارات تعزز التعاون بين دول المجلس الست في الميادين العسكرية والاقتصادية والقضائية والبيئية.. وأعربوا عن الأمل في أن تشهد المرحلة المقبلة تطوراً إيجابياً وعملياً في العلاقات مع إيران، وأكدوا التعاون على ضرورة التزام العراق بجميع القرارات دون انتقاء.. وأكدوا كذلك رفضهم المطلق لسياسات الحكومة الاسرائيلية.

نص البيان الختامي

وفيما يلي نص البيان الختامي للقمة:

«تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت عقد المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الثامنة عشرة في دولة الكويت في الفترة من ٢٠ ـ ٢٢ شعبان ١٤١٨هـ الموافق ٢٠ ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م. برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت وبحضور اصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارت العربية المتحدة، صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية، صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل بن ابراهيم الحجيلان الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

استعرض المجلس الاعلى تطور مسيرة التعاون والعمل المشترك في المجالات السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، منذ الدورة السابعة عشرة للمجلس الاعلى، كما اطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، واكد على الرغبة الصادقة في تعزيز مسيرة مجلس التعاون بما يحقق الاهداف السامية التي جسدها النظام الاساسي والسير نحو آفاق أرحب واشمل لمواكبة المتغيرات الاقليمية والدولية تلبية لتطلعات وطموحات دول المجلس وشعوبها

وبما يحقق الامن والاستقرار والرخاء في المنطقة.

مسيرة التعاون المشترك

الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى:

انطلاقا من حرص المجلس الاعلى على تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس، اقر المجلس الاعلى انشاء هيئة استشارية من مواطني دول مجلس التعاون ذوي الخبرة والكفاءة تتولى ابداء الرأي فيما يحيله المجلس الاعلى اليها من امور.

الشؤون العسكرية:

في المجال العسكري وافق المجلس الاعلى على القرارات المرفوعة من اصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في اجتماعهم السادس عشر الذي عقد في الدوحة، وخاصة ما تعلق منها بالخطوات العملية لربط دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة للأغراض العسكرية والتغطية الرادارية والانذار المبكر، والتمارين العسكرية.

وعبر المجلس عن ارتياحه للخطوات التي قطعها التعاون العسكري في مختلف المجالات، مؤكدا على اهمية الاستمرار في تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة بالتعاون العسكري ورفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس ترسيخا لوحدة الهدف والانتماء والمصير المشترك.

الشؤون الامنية:

وفي الجانب الامني صادق المجلس الاعلى على قرارات اصحاب السمو المعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم السادس عشر بما في ذلك ما تعلق منها بتسهيل اجراءات تنقل المواطنين، وانسياب السلع، وحركة التبادل التجاري بين الدول الاعضاء ومن اهمها اصدار الجوازات المقروءة آليا، لمواطني دول المجلس خلال مدة لا تتجاوز عامين وذلك للاستغناء عن تعبئة بطاقات الدخول والخروج لمواطني دول المجلس في الدول التي لا تزال تعمل بها، وتحسين الاداء في المنافذ البرية، بتكثيف جهد العاملين فيها والاستعانة باكثر الاجهزة تقدما.

الشؤون الاقتصادية:

استعرض المجلس الاعلى تقارير ونتائج اجتماعات اللجان الوزارية حول مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون.

فما تعلق منها بإقامة اتحاد جمركي بين دول المجلس واستكمال الاجراءات اللازمة لتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، أخذ المجلس الاعلى علما بما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي، وابدى ارتياحه لما تم انجازه من تصنيف السلع ووجه باستكمال الاجراءات الهادفة لتحقيق قيام الاتحاد الجمركي، بما في ذلك اقتراح توحيد نسبة الرسوم الجمركية على قوائم السلع وتاريخ البدء بتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس.

وتأكيدا لأهمية التعاون والترابط بين دول المجلس في مجال المصارف وتعزيزه قرر المجلس الاعلى السماح للبنوك الوطنية في دول المجلس بفتح فروع لها في الدول الاعضاء وفق الضوابط المعدّة لذلك، كما قرر السماح لبنك الخليج الدولي بفتح فروع له في دول المجلس.

وتأكيدا على ربط المصالح الاقتصادية لدول المجلس والتنسيق بينها في مشاريع البنية الاساسية، وجه المجلس الاعلى بالشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي ووافق على تملك إدارة المشروع عن طريق هيئة مستقلة تدار على أسس تجارية.

واستمرارا للخطوات التي تتخذها دول المجلس في تحديث انظمتها الاقتصادية المتعلقة بتشجيع الاستثمار بها، وبهدف استقطاب استثمارات القطاع الخاص من الداخل والخارج، فوض المجلس الاعلى المجلس الوزاري باعتماد النظام (القانون) النموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الاجنبي بدول المجلس. وقيّم المجلس الاعلى الاوضاع الاقتصادية بدول المجلس، وابدى ارتياحه للازدهار الملحوظ في اقتصادات دوله واشاد بما يقوم به القطاع الخاص من استثمارات في مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية.

كما أخذ المجلس الأعلى علماً بالورقة المقدمة من دولة الكويت حول الأبعاد الاستراتيجية للنمو والتكامل الاقتصادي لدول المجلس، وما احتوت عليه من مضامين إيجابية وأركان أساسية لاستراتيجية للنمو الاقتصادي في دول المجلس في الأجلين المتوسط والطويل، وقرر إحالتها للجنة التعاون المالي والاقتصادي لدراستها.

الشؤون القانونية:

وافق المجلس الأعلى على النظام (القانون) المدني الموحد لدول المجلس وسمي بوثيقة الكويت، والنظام (القانون) الجزائي الموحد لدول المجلس، وسمي بوثيقة الدوحة، وكلاهما مستمدان من أحكام الشريعة الإسلامية، وهما نظامان استرشاديان يساهمان في توحيد أنظمة القضاء في دول المجلس.

شؤون الانسان والبيئة:

استعرض المجلس الأعلى التوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري حول التعاون المشترك في شؤون الانسان والبيئة.

وإذ يثمن المجلس الأعلى ما تقوم به الدول الأعضاء من خطوات لتوطين الوظائف في الدول الأعضاء وتيسير انتقال العمالة الوطنية فيما بين دول المجلس، ليؤكد على أهمية تبني سياسات سكانية تضمن التجانس والاستقرار والأمن لشعوب دوله.

وفي مجال المحافظة على البيئة، أقر المجلس الأعلى ثلاثة أنظمة للمحافظة على الحياة الفطرية وانمائها، والتعامل مع المواد المشعة، وادارة النفايات، والإجراءات الواجب الالتزام بها في نقل النفايات الخطرة فيما بين دول المجلس، وذلك تمشياً مع الأنظمة الدولية التي تعالج مثل هذه الأمور وتمثل الحد الأدنى

من متطلبات الحماية.

واستناداً لقرار أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم السادس عشر قرر المجلس الأعلى الموافقة على الآليات والاجراءات المتعلقة بتسهيل انتقال وتبادل الأعضاء بين مراكز زراعة الأعضاء في دول المجلس.

الشؤون السياسية

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت:

بحث المجلس الأعلى مستجدات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وأكد على ضرورة تنفيذ الحكومة العراقية لكافة قرارات مجلس الأمن دون انتقاء، وخاصة ما تعلق منها بإزالة أسلحة الدمار الشامل التي لا تزال في حوزة العراق، وإطلاق سراح الأسرى من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، وإعادة كامل الممتلكات الكويتية، والامتثال للقرار ٩٤٩ بالامتناع عن القيام بأي عمل عدواني أو استفزازي للدول المجاورة.

ويؤكد المجلس الأعلى بأن قيام العراق بغزو واحتلال دولة الكويت، هو خرق للمواثيق والشرعية العربية والدولية، ولذلك فإنه يحتم على العراق الاعتراف بأنه قد انتهك ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع المشترك وكذلك ميثاق الأمم المتحدة باحتلاله دولة الكويت. ويدعو المجلس الأعلى العراق لاتخاذ الخطوات الضرورية لاثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت ودول المنطقة قولاً وعملاً، وذلك من أجل تجنيب المنطقة ويلات تكرار تلك الكارثة، وتحقيق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة.

وأعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء التصعيد الخطير الناجم عن توتر الموقف بين العراق والأمم المتحدة نتيجة استمرار الحكومة العراقية في إخفاء أسلحة بيولوجية وكيميائية خطيرة وفتاكة تهدد حياة الشعب العراقي الشقيق وشعوب المنطقة. وأشاد المجلس في هذا الصدد بتماسك الموقف الدولي ممثلاً بمجلس الأمن إزاء التصعيد الأخير، وجدد دعمه للجنة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، ورئيسها، في إطار تنفيذ مهمتها، ودعوته للحكومة العراقية للتعاون الجاد مع اللجنة بدون قيد أو شرط. وشدد على ضرورة تنفيذ العراق كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يحقق تخفيف العقوبات ورفع المعاناة عن الشعب العراقي، تلك المعاناة التي تتعاطف دول لمجلس حيالها والتي رحبت معها بصيغة النفط مقابل الغذاء لتوفير الاحتياجات الغذائية والدوائية لأبناء الشعب العراقي الشقيق، كما رحبت بكل مبادرة تخفف من تلك المعاناة.

وتابع المجلس الأعلى التطورات التي شهدها مؤخراً الوضع في شمال العراق، وعبر عن قلقه لانعكاسات تلك التطورات على المنطقة، وأكد مجدداً مواقفه الثابتة بضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الاقليمية.

قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

أ ـ قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الأعلى تطورات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكرر أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الاقليمية والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً.

كما استعرض المجلس الأعلى تصريحات فخامة الرئيس محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي عبر فيها عن رغبته باللقاء بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، واستمع إلى ترحيب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بهذا التوجه، ورحب المجلس الأعلى بأي لقاء يعقد بين قيادتي البلدين.

وإذ يجدد المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، ودعمه المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، يكرر المجلس مطالبته الحكومة الإيرانية بانهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، والغاء كافة الاجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

ب . العلاقات مع ايران :

انطلاقا من مواقف دول مجلس التعاون الثابتة لإنشاء علاقات طيبة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي ضوء المؤشرات والتصريحات الايجابية للمسؤولين الايرانيين حول توجهات حكومة ايران للعمل على فتح صفحة جديدة للعلاقات مع دول مجلس التعاون، بحث المجلس الأعلى مستجدات العلاقات مع ايران معربا عن أمله بأن تشهد المرحلة القادمة تطورا ايجابيا وعمليا في العلاقات بين الجانبين من أجل بناء الثقة المتبادلة وتأسيس العلاقات على قواعد ثابتة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

مسيرة السلام في الشرق الأوسط :

تدارس المجلس الأعلى مسيرة السلام في

الشرق الأوسط وما تعاني منه من تعطيل خطير ناتج عن عدم تنفيذ الحكومة الاسرائيلية لالتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الانتقالية الموقعة مع الجانب الفلسطيني، واتخاذها خطوات انفرادية تسبق مفاوضات الحل النهائي، ومن هذه الخطوات توسيع وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وفرض الحصار الاقتصادي على المواطنين الفلسطينيين واعاقة فرص التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتنافى مع روح ومبادئ مسيرة السلام ونصوص الاتفاقيات الموقعة في اطارها.

وإذ يعبر المجلس الأعلى عن رفضه المطلق لسياسات وممارسات الحكومة الاسرائيلية هذه، فإنه يطالبها بالوفاء بكافة التزاماتها الخاصة بالاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمتها استكمال مراحل اعادة الانتشار في الضفة الغربية وبدء مفاوضات الوضع الدائم مع الجانب الفلسطيني، بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة وحقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. كما يطالب المجلس الأعلى باستئناف الحكومة الاسرائيلية المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث انتهت اليه الجولات السابقة، وانسحاب اسرائيل الكامل من الجولان العربي السوري المحتل الى خط الحدود القائمة في الرابع من يونيو ١٩٦٧م وفقا للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨، وانسحاب اسرائيل الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي واعادة كافة الاراضي اللبنانية المحتلة الى السيادة اللبنانية وفقا للقرار ٤٢٥.

وإذ يقدر المجلس الأعلى جهود الادارة الامريكية المبذولة في دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وكذلك جهود روسيا الاتحادية، ليدعوهما الى مواصلة وتكثيف دورهما في سبيل استئناف المفاوضات على كافة المسارات واعادة المسيرة السلمية الى وضعها الطبيعي الصحيح.

ويشيد المجلس الأعلى بالاجماع الدولي لدعم ومؤازرة استمرارية عملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة الوفاء بالالتزامات القائمة، واستئناف المفاوضات على اساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وصولا الى تحقيق السلام العادل والشامل. وفي هذا الصدد يقدر المجلس الأعلى الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ودعمه السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

نزع أسلحة الدمار الشامل :

أعرب المجلس الأعلى عن قلقه إزاء استمرار برامج اسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيه الأسلحة النووية. وأكد المجلس الأعلى على ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ظواهر التطرف والعنف والإرهاب :

يؤكد المجلس الأعلى مجددا أن التطرف او العنف والارهاب، ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بذاتها، ويجدد تأكيد نبذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه المطلق لكافة انواع العنف والارهاب أيا كان مصدره.. وعبر المجلس عن أسفه لقيام بعض الدول بإيواء العناصر الإرهابية المتطرفة تحت شعار حماية حقوق الإنسان، ويدعو المجلس الأعلى هذه الدول إلى التمييز بين هذه الحقوق وما تقوم به هذه العناصر من أعمال وممارسات ارهابية هدامة تهدد أمن وسلامة الدول وتعرض مواطنيها والمقيمين فيها لأخطار بالغة.. كما يدعو هذه الدول الى العمل على منع استغلال هذه العناصر والجماعات المتطرفة والارهابية لاراضيها وقوانينها من أجل الحصول على التمويل والسلاح، وممارسة أية نشاطات أخرى تهدد أمن سلامة الدول، ويدعو الى عقد اتفاقية دولية لمحاربة الارهاب.

كما يعرب المجلس الأعلى عن رفضه واستنكاره لما صدر عن البرلمان الأوروبي وغيره من المنظمات والهيئات الأخرى من تعرض لشؤون القضاء وسير العدالة في دول المجلس واعتبار ذلك تدخلا غير مقبول في شؤونها الداخلية، من شأنه أن يشجع على ارتكاب الجريمة والأعمال الارهابية ومن ثم التأثير سلبا على أمن واستقرار المنطقة.

وفي الختام، رحب المجلس الأعلى بقرار مؤتمر القمة الاسلامي الثامن الذي عقد في طهران بالجمهورية الاسلامية الايرانية خلال الفترة من ٩-١١ ديسمبر ١٩٩٧م، باستضافة دولة قطر لمؤتمر القمة الاسلامي التاسع المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠٠٠م.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، ولحكومة وشعب دولة الكويت لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، مشيدا بالترتيبات التي أعدت لاستضافة هذا الاجتماع.

كما نوه قادة دول المجلس بالدور الكبير الذي أولاه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لإدارة الاجتماعات مما كان له أكبر الأثر في التوصل الى قرارات ونتائج هامة سعيا لتحقيق تطلعات شعوب دول المجلس.

ويتطلع المجلس الأعلى الى اللقاء في دورته التاسعة عشرة، إن شاء الله، في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر ديسمبر ١٩٩٨م، تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

صدر في الكويت، ٢٢ شعبان ١٤١٨هـ، الموافق ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧م.